

البيانات الوصفية لمؤشر أهداف التنمية المستدامة

(Harmonized metadata template - format version 1.0)

0. معلومات المؤشر

a. 0. الهدف

الهدف ١٦: التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

b. 0. الغاية

الغاية ١٦-٥: الحد بقدر كبير من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما

c. 0. المؤشر

المؤشر ١٦-٥-١: نسبة الأشخاص الذين اتصلوا مرة واحدة على الأقل بمسؤول حكومي ودفعوا رشوة لمسؤول حكومي، أو طلب منهم أولئك المسؤولون الحكوميون دفع رشوة، خلال الاثني عشر شهرا السابقة

d. 0. السلسلة

e. 0. تحديث البيانات الوصفية

19 تموز/يوليو 2016

f. 0. المؤشرات ذات الصلة

الغاية ١٦-٣

g. 0. المنظمات الدولية المسؤولة عن الرصد العالمي

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)

1. الإبلاغ عن البيانات

1.A. المنظمة

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)

2. التعريف والمفاهيم والتصنيفات

2.A. التعريف والمفاهيم

التعريف:

يُعرّف هذا المؤشر على أنه النسبة المئوية للأشخاص الذين دفعوا رشوة لمسؤول حكومي مرة واحدة على الأقل (أعطوا المال لمسؤول حكومي، أو هدية أو هدية مقابل خدمة)، أو طلب منهم أولئك المسؤولون الحكوميون دفع رشوة، خلال الاثني عشر شهراً الماضية، كنسبة مئوية من الأشخاص الذين اتصلوا مرة واحدة على الأقل بمسؤول حكومي في الفترة نفسها.

المفاهيم:

يتم تعريف الرشوة، في التصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية (ICCS)، على النحو التالي: 'إعطاء وعد، أو عرض، أو منح، أو التماس، أو قبول ميزة غير مستحقة إلى أو من مسؤول حكومي أو شخص يدير أو يعمل في هيئة من هيئات القطاع الخاص بشكل مباشر أو غير مباشر، مقابل أن يعمل الشخص أو يمتنع عن التصرف في ممارسة مهامه الرسمية. ويستند هذا التعريف إلى التعاريف الخاصة برشوة الموظفين الحكوميين الوطنيين، ورشوة المسؤولين الحكوميين الأجانب والمسؤولين عن المنظمات الدولية والرشوة في القطاع الخاص الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (المواد 15 و16 و21).

في حين أن مفهوم الرشوة أوسع نطاقاً، حيث أنه يشمل أيضاً إجراءات مثل الوعد أو العرض، وهو يغطي كلاً من القطاعين العام والخاص، إلا أن هذا المؤشر يركز على أشكال محددة من الرشوة تكون أكثر قابلية للقياس (تقديم و / أو طلب الرشوى) وتحدّد النطاق ضمن القطاع العام.

يتم تفعيل مفهوم الميزة غير المستحقة بالرجوع إلى تقديم المال أو الهدايا أو تقديم خدمة مطلوبة /مقدمة من / إلى موظف حكومي مقابل معاملة خاصة.

وغالباً ما يلتقط هذا المؤشر ما يسمى بـ "الرشوة الإدارية"، والتي غالباً ما يقصد بها نوع الرشوة التي تؤثر على المواطنين في تعاملهم مع الإدارات العامة و / أو موظفي الخدمة المدنية.

بالنسبة لهذا المؤشر، يشير المسؤول الحكومي إلى الأشخاص الذين يشغلون مناصب تشريعية أو تنفيذية أو إدارية أو قضائية. عند تفعيل المؤشر، يتم استخدام قائمة بالمسؤولين وموظفي الخدمة المدنية المختارين.

B.2. وحدة القياس

C.2. التصنيفات

3. نوع مصدر البيانات وطريقة جمع البيانات

A.3. مصادر البيانات

يستمد هذا المؤشر من المسوح الأسرية الخاصة بتجربة الفساد و / أو عمليات المسح الخاصة بضحايا الجريمة مع وحدة خاصة بالرشوة.

يشير المؤشر إلى التجربة الفردية للمستجيب، الذي تم اختياره عشوائياً من بين أفراد الأسرة، في حين أن تجربة الرشوة من قبل أعضاء آخرين لا ينبغي إدراجها. يتم جمع تجربة الرشوة من خلال سلسلة من الأسئلة حول الاتصالات الفعلية وخبرات الرشوة مع قائمة الموظفين الرسميين وموظفي الخدمة المدنية.

يشير المقسوم قط إلى الأشخاص الذين لديهم اتصال مباشر واحد على الأقل مع موظف عام /موظف حكومي بينما يشكلون المجموعة السكانية المعرضة لخطر اختبار للرشوة.

يقوم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بجمع البيانات عن مدى انتشار الرشوة من خلال جمع البيانات السنوي (مسح الأمم المتحدة بشأن اتجاهات الجريمة، UN-CTS). ويتم تسهيل عملية جمع البيانات عبر مسح الأمم المتحدة بشأن اتجاهات الجريمة UN-CTS من خلال شبكة تضم أكثر من 130 جهة تنسيق وطنية تعينها السلطات المسؤولة.

B.3. طريقة جمع البيانات

على المستوى الدولي، يقوم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بجمع البيانات من خلال جمع البيانات السنوي لمسح الأمم المتحدة بشأن اتجاهات الجريمة. يتم إرسال البيانات الخاصة بمؤشر الرشوة إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من قبل الدول الأعضاء، عادة من خلال جهات التنسيق الوطنية التابعة لمسح الأمم المتحدة بشأن اتجاهات الجريمة (حوالي 130 جهة تنسيق محددة اعتباراً من عام 2016) والتي تكون في معظم الحالات مؤسسات وطنية مسؤولة عن إنتاج البيانات في مجال الجريمة والعدالة الجنائية (أجهزة الإحصاءات الوطنية، وزارة الداخلية، وزارة العدل، إلخ). عند الضرورة، يتم استخدام مصادر البيانات الأخرى، بما في ذلك من مواقع الويب، والمنشورات، وأشكال التواصل الأخرى.

سيتم إرسال بيانات لرصد أهداف التنمية المستدامة إلى البلدان للتشاور قبل النشر.

C.3. الجدول الزمني لجمع البيانات

الربع الثالث إلى الرابع من عام 2016

D.3. الجدول الزمني لنشر البيانات

الربع الثاني 2017

3.E. الجهات المزودة للبيانات

يتم إرسال البيانات المتعلقة بالرشوة إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من قبل الدول الأعضاء، عادة من خلال جهات التنسيق الوطنية التابعة لمسح الأمم المتحدة الخاص باتجاهات الجريمة (CTS) التي تكون في معظم الحالات مؤسسات وطنية مسؤولة عن إنتاج البيانات في مجال الجريمة والعدالة الجنائية (أجهزة الإحصاءات الوطنية، وزارة الداخلية، وزارة العدل، وما إلى ذلك). والمصدر الرئيسي للبيانات المتعلقة بمؤشر تجربة الرشوة هو عادة المؤسسة المسؤولة عن المسوح الخاصة بالفساد/ ضحايا الجريمة (مكتب الإحصاءات الوطنية، وكالة مكافحة الفساد، وما إلى ذلك).

3.F. الجهات المجمعّة للبيانات

الاسم:

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

الوصف:

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، من خلال المسح السنوي الخاص باتجاهات الجريمة التابع للأمم المتحدة (UN-CTS)

3.G. التفويض المؤسسي

4. اعتبارات منهجية أخرى

4.A. الأساس المنطقي

الفساد هو نقيض لإمكانية الوصول المتساوي إلى الخدمات العامة وللأداء السليم للاقتصاد؛ من ناحية تأثيره السلبي على التوزيع العادل للموارد وفرص التطوير. إلى جانب ذلك، يؤدي الفساد إلى تراجع ثقة الجمهور بالسلطات وسيادة القانون. عندما تصبح الرشوة الإدارية تجربة متكررة لقطاعات كبيرة من السكان والشركات، فإنها تعكس آثارها السلبية الدائمة على سيادة القانون والعمليات الديمقراطية والعدالة. من خلال توفير مقياس مباشر لتجربة الرشوة، يوفر هذا المؤشر مقياساً موضوعياً للفساد، وهو مقياس لمراقبة التقدم المحرز نحو مكافحة الفساد.

4.B. التعليقات والقيود

في تجربة العديد من المسوح التي أجريت على المستويين الوطني والدولي، يعرف معدل انتشار الرشوة على أنه النسبة المئوية للأشخاص الذين دفعوا رشوة لمسؤول حكومي مرة واحدة على الأقل (أعطوا المال لمسؤول حكومي، أو هدية أو هدية مقابل خدمة)، أو طلب منهم أولئك المسؤولون الحكوميون دفع رشوة، خلال الاثني عشر شهراً الماضية، كنسبة مئوية من الأشخاص الذين اتصلوا مرة واحدة على الأقل بمسؤول حكومي في الفترة نفسها. في هذه الصيغة، لا يتم تضمين حصة السكان الذين سُئلوا عن رشوة ولكن لم يعطوها. تشير البيانات المتاحة على المستوى الوطني والدولي عادة إلى هذه الصيغة، في حين أن جمع البيانات وقها للصيغة المتضمنة في إطار أهداف التنمية المستدامة سوف يعتمد على تكييف أدوات المسح ذات الصلة وحساب السلطات الوطنية. ومن المتوقع أن تصبح البيانات وقها للتعريف الحالي متاحة تدريجياً.

على المستوى الأعمّ، تجدر الإشارة إلى أن هذا المؤشر يوفر معلومات ثابتة عن تجربة الرشوة التي تحدث في التفاعل بين المواطنين والقطاع العام في سياق تقديم الخدمات / المعاملات، في حين أنه لا يغطي أشكال الفساد الأخرى، مثل "جرائم الفساد الكبرى"، والتداول في النفوذ أو إساءة استخدام السلطة

4.C. طريقة الاحتساب

يُحسب المؤشر على أنه مجموع عدد الأشخاص الذين دفعوا رشوة واحدة على الأقل إلى موظف عمومي خلال الاثني عشر شهراً الماضية، أو طلب منهم رشوة في الفترة نفسها، على مجموع عدد الأشخاص الذين لديهم اتصال واحد على الأقل بمسؤول حكومي في الفترة نفسها، مضروب في 100.

4.D. التحقق

4.E. التعديلات

4.F. معالجة القيم الناقصة (1) على مستوى البلد و (2) على المستوى الإقليمي

- على مستوى البلد
لا يتم اسناد القيم الناقصة
- على المستويين الإقليمي والعالمي
لا يتم اسناد القيم الناقصة. وسيتم إنتاج التقديرات العالمية والإقليمية عند تحسن توافر البيانات.

4.G. المجاميع الإقليمية

سيتم إنتاج التقديرات العالمية والإقليمية عند تحسن توافر البيانات.

4.H. المناهج والتوجيهات المتاحة للبلدان بشأن تجميع البيانات على الصعيد الوطني

4.I. إدارة الجودة

4.J. ضمان الجودة

4.K. تقييم الجودة

5. توافر البيانات والتفصيل

توافر البيانات:

البلدان التي لديها نقطة بيانات واحدة على الأقل لمؤشر انتشار الرشوة (انظر النقطة 7-1) بعد عام 2010 هي على النحو التالي:

آسيا والمحيط الهادئ: 2

أفريقيا: 8

أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: 2

أوروبا وأميركا الشمالية وأستراليا ونيوزيلندا واليابان: 9

البلدان التي لديها نقطة بيانات واحدة على الأقل لهذا المؤشر بين عام 2000 وعام 2009:

آسيا والمحيط الهادئ: 0

أفريقيا: 0

أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: 4

أوروبا وأميركا الشمالية وأستراليا ونيوزيلندا واليابان: 2 "

التسلسل الزمني:

التفصيل:

التفصيل الموصى به لهذا المؤشر هو:
حسب سن وجنس دافعي الرشاوى
نوع المسؤول
مستوى دخل دافعي الرشاوى
التحصيل العلمي لدافعي الرشاوى

6. المقارنة/الانحراف عن المعايير الدولية

مصادر التباين:

في الوقت الحاضر، يتم استخدام البيانات من المصادر الوطنية فقط.

7. المراجع والوثائق

الروابط:

www.unodc.org

المراجع:

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، التصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية، 2015